

تباينت حركة مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية خلال تعاملات الاسبوع الماضي بشكل ملحوظ، وذلك بسبب استمرار النهج المضاربي الذي يعتمد عليه السوق بشكل واضح منذ فترة طويلة في ظل غياب النهج المؤسسي بشكل شبه كامل، وهو ما يتضح من خلال دخول الاسهم القيادية والتشغيلية في دائرة المضاربة. واتسمت تعاملات الاسبوع الماضي بالتذبذب مع جنوح للانخفاض خاصة على مستوى المؤشر السعري الذي فقد مستويات دعم جديدة على وقع استمرار عمليات البيع لعدد ليس بقليل من الاسهم الرخيصة في عدد من القطاعات بما في ذلك اسهم تابعة لمجاميع استثمارية تعتبر هي الانشط في الوقت الحالي وخاصة اسهم مجموعتي المدينة وايفا، فضلا عن مجموعة الاستثمارات الوطنية التي تشهد نشاطا من وقت لآخر. ولوحظ خلال جلسات الاسبوع الماضي وهو الاخير قبل رمضان انخفاض معدلات القيمة بشكل ملحوظ لدرجة ان القيمة لم تصل الى 10 ملايين دينار في احدى الجلسات وهو ما يشير الى ان هناك شبه احجام عن ضخ السيولة في السوق.

كتب: شريف حمدي

جميع المؤشرات تراجعت الاسبوع الماضي.. والناتج المالية ستكون المحرك الأول خلال الجلسات المقبلة

السوق تأثر بعمليات البيع القوية على الأسهم القيادية والرخيصة وتوقعات باستمرار الهدوء في أيام رمضان الأولى



«الأولى للوساطة»: الحذر والترقب يحكمان التداول

المخاوف لدى المستثمرين عامة. وذكر التقرير ان تعاملات الاسبوع الماضي خلت تقريبا من الاستثمارات طويلة الاجل التي تتمتع بنظرة استثمارية، باستثناء استمرار توجه بعض الكتل الاستثمارية باتجاه تعزيز مساهماتها في بعض الشركات، إلى جانب عمليات بناء المراكز على اسهم قيادية بعينها، في الوقت الذي شهدت فيه اسهم رخيصة عمليات مضاربة بهدف جني ارباح. واضافت انه اصبح من الواضح ان التداولات في السوق ستظل داخل نطاق ضيق هذا الصيف ما لم يتدخل صانع السوق الحكومي، وهو احتمال غير مرجح في ظل المناخ الإداري والقانوني الذي يحكم تحركات المال العام. وأوضح التقرير ان رفع القوة الشرائية للمحافظ الحكومية لا يزال ينطوي على تحديات واسعة ليس اقله توجه المستثمر الحكومي نحو تلمس الامان في استثماراته محكوما بالقواعد التي تدفعه إلى التركيز على الاسهم المضمونة «الثقيلة»، وغالبا ما لديه ملكيات متشعبة منها، وهذه الاجراءات تقلل بشكل مستدام من قدرة المحافظ الحكومية على دعم السوق في وقت انحسار السيولة بالسوق، ما يقلل في النهاية فرص نمو التداولات. وتوقع تقرير «الأولى للوساطة» استمرار حالة الحذر والترقب للتداولات، إلى حين انطلاق قطار ارباح النصف الأول أو مع وجود أي إشارة لمزيد من الحوافز المالية أو النقدية التي تدعم النمو الاقتصادي.

قالت شركة الأولى للوساطة المالية ان وتيرة الاتجاه الصعودي كانت بطيئة في تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية خلال جلسات الاسبوع الماضي، بعد ان حافظت المؤشرات على تسجيل التباين في الأداء. وأشارت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي، الى ان تنامي التكهات عن تراجع الارباع الفصلية للربع الثاني من العام الحالي بصفة عامة حد من الزخم، واسهم في استمرار عدم تحفي المتعاملين حالة التردد الناتجة عن التخوف من المخاطر المتوقعة من زيادة استثماراتهم وضح مزيد من الاموال، حيث رفع المستثمرون درجة التوقعات الحذرة، ما أدى إلى تراجع معدلات السيولة المتداولة لمستويات قياسية جديدة.

ولفت التقرير إلى ان قيمة التداولات في البورصة سجلت الاسبوع الماضي ثاني أدنى مستوى لها هذا العام عند 9,74 ملايين دينار، وهي المرة الثانية فقط التي تنخفض فيها القيمة دون العشرة ملايين دينار منذ مطلع ديسمبر 2011، ويتراقف ضعف السيولة مع استمرار تراجع العديد من الاسهم القيادية.

وبين التقرير ان تراجع الطلب على الاسهم القيادية وان كان بشكل متفاوت، الى انه يفرض المزيد من الضغوط على أسعار الرهونات لدى البنوك ويدفع بعضها إلى تجنب المزيد من المخصصات، فيما اضطرت مصارف إلى تسهيل بعض الاسهم المرهونة لديها، ما زاد من معدلات



تداولات هادئة خيمت على البورصة خلال الاسبوع الماضي

اقلل المؤشر عند مستوى 401,1 نقطة، وكذلك تراجع المؤشر الجديد كويت 15 بشكل لافت بمقدار 16,08 نقطة تشكل 1,6٪ ليستقر عند مستوى 970,42 نقطة، وكان هذا المؤشر محققا مكاسب قبل جلسة نهاية الاسبوع التي شهد فيها أعلى تراجعاته منذ انطلاقه في منتصف مايو الماضي على اثر عمليات البيع القوية على عدد من الاسهم التي يتكون منها وعددها 15 سهما لكبرى الشركات الكويتية من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية.

سجلت ادنى مستوى لها منذ عامين نهاية الاسبوع الماضي، وهو امر سلبي قد تكون له انعكاسات على أداء أسواق المنطقة ومنها سوق الكويت المالي. وشهدت مؤشرات السوق تراجعا ملحوظة بنهاية تعاملات الاسبوع الماضي، حيث تراجع المؤشر السعري بمقدار 47 نقطة تشكل 0,8٪، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 5813,6 نقطة، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 5,07 نقاط تشكل 1,2٪، حيث

● **رابعا:** استمرار النهج المضاربي وبالتالي استمرار الاعتماد على الاسهم الرخيصة في ظل غياب الحافز القوي للاستثمار.
● **خامسا:** خسارة المؤشر العام للسوق لمستويات الدعم وهو ما يؤثر على نفسية المتعاملين بشكل سلبي ويؤدي الى تراجع الثقة في السوق.
● **سادسا:** تراجع بعض اسواق المال العالمية في ظل استمرار التداينات السلبية لازمة الديون الأوروبية، وكانت بورصة اسبانيا

من المنتظر ان تشهد تعاملات الاسبوع الجاري استمرار حالة التذبذب مع الجنوح إلى الهدوء بشكل كبير نظرا للاعتبارات التالية:

- **أولاً:** حلول شهر رمضان الفضيل وعادة ما تنسم تعاملات السوق خلال هذه المرحلة وخاصة في الايام الاولى من الشهر بالهدوء نظرا لغياب شريحة كبيرة عن التداول والاهتمام بأمور أخرى بعيدة عن التداول في البورصة.
- **ثانياً:** ترقب نتائج النصف الاول من العام الحالي خاصة ان هناك بنوكا بدأت تكشف عن هذه النتائج التي ستكون هي المحرك الاول للسوق خلال شهر رمضان سواء في الاتجاه الصاعد أو الهابط، وان كانت هناك مؤشرات تدل على ان هناك انخفاضا في معدلات النمو للارباح، كما ان هناك شركات كثيرة قد تعلن عن خسائر بما في ذلك شركات حققت ارباحا في الربع الاول من العام الحالي خاصة الشركات التي تعتمد بشكل اساسي على السوق.
- **ثالثاً:** تقليص عدد ساعات التداول في السوق وهو امر يؤثر بشكل واضح على معدلات السيولة التي تتدفق في السوق، وكما هو ملاحظ الآن فإن السيولة تعاني من انخفاض شديد في ظل عدد ساعات العمل المعتادة للبورصة الكويتية.

تطلقه «المسار» في 29 الجاري وبضوابط محلية وخارجية مراد: معرض العقار الرمضاني يطرح مشاريع متنوعة في الكويت والخليج وباقي دول العالم



سعود مراد

أعلن المدير العام لمجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات سعود عبدالعزيز مراد اكتمال استعدادات المجموعة لاطلاق الدورة التاسعة معرض العقار الرمضاني تحت شعار اقوى تجمع عقاري في الكويت ويطرح مشاريع متنوعة تتوزع على الكويت والخليج وباقي دول العالم خلال الفترة من 29 يوليو الجاري الى 1 أغسطس المقبل، مشيراً إلى ان الدورة الجديدة من عمر المعرض سجلت نمواً في نسبة المشاركات الجديدة بواقع 17٪ قياساً على الدورة الماضية ما يعكس ان المعرض بات يستقطب اهتماما كبيرا من الشركات كما يوشح في الوقت ذاته إلى رغبة حقيقية لدى الشركات لتجاوز الآثار السلبية لازمة المالية العالمية والتي مازالت تلقي بظلالها على السوق العقاري المحلي.

وأوضح مراد في تصريح صحافي ان «المسار» حرصت على تنوع المشاريع العقارية المطروحة في معارضها العقارية لتجديدا لتلبية احتياجات المواطنين والمستثمرين والمقيمين حيث يضم المعرض فلا وشققا سكنية وارضى للبناء الى جانب مشاريع وفرص استثمارية مميزة في دول خليجية وعربية وبعض الدول الأوروبية مشدداً على ان «المسار» حرصت على نوعية الشركات المشاركة في المعرض بحسب معايير متفقاة تتمثل في مصداقية هذه الشركات، تنوع مشاريعها المطروحة، قدرتها على تحقيق قيمة مضافة للشريحة المستهدفة من زوار المعرض، بالإضافة إلى تعاملاتها ومشاريعها وانتشارها متابعها «لدينا ثروة من المصداقية نحرص على الحفاظ عليه، ولقد نجحنا في تكريس حضور معرض العقار الرمضاني بوصفه لاعبا اساسيا في سوق المعارض محليا واقليميا ولذا لا نأختر ايدا بمصداقيتنا.. مثلما تتبنى شركات الاستثمار والبنوك استراتيجيات لسرد المخاطر والتخوط نسعى نحن ايضا الى ذلك».

ضمن حقوق العملاء الراغبين في تملك عقارات أو أراض داخل وخارج الكويت ونمنع عمليات الغش والتدليس ارتفاع ملحوظ في شهية الكويتيين لتملك العقارات بالخارج على وقع ارتفاع الأسعار وندرة الأراضي بالسوق المحلي

دبي والسعودية وتركيا ولندن وعمان ملاذات آمنة للاستثمار العقاري في ظل اضطرابات الربيع العربي

وشدد مراد على انه في اطار حرص «المسار» على مصداقية المعرض فانها اشترطت على جميع الشركات التي تسوق عقارات خارج الكويت الحصول على ترخيص اعلان بشكل ومطابقة التوكيل الاصلي من مالك العقار للشركة المسوقة الى جانب اشتراط الاطلاع على وثائق ملكية العقار الاصلي اما بخصوص العقارات المحلية فان «المسار» تقدمت بطلب كشف عن العقارات والاراضي المعروضة بالكويت من خلال بلدية الكويت التي قامت بالتأكد من ان جميع العقارات المعروضة بالمعرض مطابقة لشروط البلدية الخاضعة لقانون البلدية رقم 2005/5 مينا ان هذه الخطوات جاءت لضمان حقوق العملاء الراغبين في تملك عقارات او اراض داخل وخارج الكويت ولتكريس المصداقية ومنعا لعمليات الغش او التدليس وللتحقق من صدق الفرض المتاحة في الخارج ومدى مطابقتها المنتجات المعروضة مع حقيقتها على أرض الواقع خصوصا في ظل الارتفاع الملحوظ في شهية الكويتيين في تملك العقارات بالخارج على وقع ارتفاع الاسعار وازيادة نسبة التضخم وندرة الاراضي في الكويت وهو ما يدفع قطاع واسع من المواطنين للبحث عن فرص لاستثمار ما لديهم من سيولة عن طريق شراء العقارات خارج بلادهم حتى ان غالبية المواطنين الكويتيين يسألون في المعارض العقارية عن اسعار الاراضي في الخارج بغرض اقتنائها نظرا لتدني اسعارها مقارنة بأسعار الاراضي في الكويت.

وأكد مراد ان اضطرابات الربيع العربي اعادت توزيع اتجاهات الاستثمار في الاسواق العقارية الخارجية فالجميع بات يبحث حاليا عن الملاذ الآمن للاستثمارات مع سهولة الخروج محلية وانخفاض العوائد على الودائع البنكية، الامر الذي عزز توجهات المستثمرين نحو



شركة بوبيان للبتروكيماويات (ش.م.ك.)
Boubyan Petrochemical Company (K.S.C)

تاريخ حافل بنمو مستقر ومستقبل واعد

التوزيعات النقدية (فلس / للسهم)

السنة	التوزيعات النقدية (فلس / للسهم)
2009	25
2010	30
2011	35
2012*	40

ربحية السهم (فلس / للسهم)

السنة	ربحية السهم (فلس / للسهم)
2009	42.1
2010	44.2
2011	47.2
2012	51.1

نسبة الديون لحقوق المساهمين

السنة	نسبة الديون لحقوق المساهمين (%)
2009	72%
2010	71%
2011	60%
2012	48%

حقوق المساهمين (مليون دينار)

السنة	حقوق المساهمين (مليون دينار)
2009	223.0
2010	244.9
2011	258.5
2012	278.4

* بعد موافقة الجمعية العمومية العادية بتاريخ 2012/7/23 جميع البيانات للسنوات المالية المنتهية في 30 أبريل من كل عام

أرقامنا تعكس نجاحاتنا رغم الأزمات المالية المتتالية...